

Distr.: General
14 May 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقييم الذي أجراه كل من الرئيس والمدعي العام
للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لتنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة عملاً بقرار مجلس الأمن
١٥٣٤ (٢٠٠٤) حتى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ (انظر الضميمة).
وأكون ممتناً لو عملتم على تعميم التقرير المرفق على أعضاء مجلس الأمن.

(التوقيع) دينيس بايرون
الرئيس



الضميمة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا
(حتى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩)

المحتويات

الصفحة

٤ مقدمة
٤ أولاً - أنشطة الدوائر
٤ ألف - أنشطة الدوائر الابتدائية
٥ (أ) الأحكام (المرفق ١ (ألف))
٦ (ب) قضايا في مرحلة صياغة الأحكام (المرفق ١ (باء))
 (ج) القضايا التي اكتملت فيها مرحلة تقديم الأدلة وسيُستمع فيها قريباً إلى المرافعات الختامية
٨ (المرفق ١ (جيم))
٩ (د) المحاكمات الجارية (المرفق ١ (دال))
١٠ (هـ) القضايا التي سيبدأ النظر فيها خلال الأشهر المقبلة (المرفقان ٢ و ٣)
١٢ (و) طلبات الإحالة
١٢ باء - أنشطة دائرة الاستئناف
١٣ ثانياً - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز
١٣ ألف - إدارة أعمال المحاكمات
١٣ (أ) الجدول الزمني القضائي
١٥ (ب) إدارة إجراءات المحاكمة

١٥	باء - القضاة وإدارة شؤون الموظفين
١٥	(أ) القضاة
١٧	(ب) إدارة شؤون الموظفين
١٧	(ج) توسيع دائرة الاستئناف
١٧	جيم - عمل مكتب المدعي العام - الإحالات
١٩	دال - التعاون بين الدول والمحكمة
١٩	هاء - التواصل وبناء القدرات
٢١	واو - تراث المحكمة والمسائل المتبقية
٢٢	استنتاجات وتوقعات مستكملة بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز

المرفقات

٢٤	الأول (ألف)
٢٦	الأول (باء)
٢٧	الأول (جيم)
٢٧	الأول (دال)
٢٨	الثاني
٢٨	الثالث
٢٨	الرابع

مقدمة

- ١ - في عام ٢٠٠٣، وضعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ("المحكمة") بصورة رسمية استراتيجية ("استراتيجية الإنجاز") لتحقيق الأهداف المتمثلة في إنجاز التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وجميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وجميع أعمالها في عام ٢٠١٠، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣).
- ٢ - ويتضمن هذا التقرير، مقترنا بالتقارير السابقة التي قُدمت إلى مجلس الأمن عملا بقراره ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، نظرة عامة على التقدم الذي أحرزته المحكمة إلى الآن في تنفيذ استراتيجية الإنجاز التي يجري تحديثها وتطويرها باستمرار منذ عام ٢٠٠٣^(١).

أولا - أنشطة الدوائر

- ٣ - تتألف دوائر المحكمة من ثلاث دوائر ابتدائية في أروشا ودائرة استئناف في لاهاي. وكل قضية من القضايا المعروضة على المحكمة يُنظر فيها أولا أمام دائرة ابتدائية تتألف من ثلاثة قضاة دائمين و/أو مخصصين، ثم تنظر فيها، في حال الاستئناف، دائرة الاستئناف التي تتألف من خمسة قضاة دائمين.

ألف - أنشطة الدوائر الابتدائية

- ٤ - منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، صدرت أربعة أحكام في حق سبعة متهمين^(٢). وهناك ست قضايا مرفوعة ضد ١٤ متهما لا تزال في مرحلة صياغة الأحكام^(٣)، وينتظر صدور ثلاثة أحكام في النصف الأول من عام ٢٠٠٩^(٤). واكتمل عرض الأدلة في قضية

(١) انظر التقريرين المقدمين إلى الأمم المتحدة المؤرخين ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، فيما يتصل بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٨٩ (٢٠٠٣) وطلب المحكمة زيادة عدد القضاة المخصصين العاملين "في أي وقت من الأوقات". وقد قُدمت تقارير عن استراتيجية الإنجاز إلى رئيس مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(٢) قضايا بيكيندي، وباغاسورا وآخرين (قضية العسكريين الأولى)، وزيفرانيزو، وروكوندو: سيرد مزيد من الشرح في الفقرات من ٥ إلى ٨.

(٣) قضايا نيراماسوهو كو وآخرين (بوتاري)، وبيغونغو وآخرين، ونسينغيماننا، ونشوغوزا، ورينزاهو، وكاليمانزيرا: سيرد مزيد من الشرح في الفقرات من ٩ إلى ١٤.

(٤) قضايا رينزاهو، ونشوغوزا، وكاليمانزيرا.

مرفوعة ضد أربعة متهمين، وسيُستمع إلى المرافعات الختامية قريباً^(٥). وتجري حالياً إجراءات المحاكمة في أربع قضايا تشمل ستة متهمين^(٦). ومن المقرر أن تبدأ خلال الأشهر المقبلة سبع محاكمات تتعلق بقضايا متهم في كل منها شخص واحد وتشمل إعادة محاكمة^(٧). ويُتوقع الانتهاء من مرحلة تقديم الأدلة في جميع محاكمات المرحلة الابتدائية قبل نهاية عام ٢٠٠٩، باستثناء قضية كاريميرا وآخرين.

(أ) الأحكام (المرفق ١ ألف)

٥ - أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى حكمها في قضية باغوسورا وآخرين ("قضية العسكريين الأولى") المتهم فيها أربعة من كبار ضباط الجيش الرواندي هم: الكولونيل تيونيست باغوسورا، مدير الديوان في وزارة الدفاع؛ والجنرال غراتيان كابيلغي، رئيس مكتب العمليات العسكرية بالأركان العامة للجيش؛ والميجور ألويس نتاباكوزي، قائد الكتية شبه الفدائية؛ والكولونيل أناتولي نسينغيومفا، قائد قطاع غيسيبي العملياتي. وحكمت الدائرة على باغوسورا ونتاباكوزي ونسينغيومفا بالسجن مدى الحياة لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وبرأت الدائرة كابيلغي من جميع التهم الموجهة ضده وأمرت بالإفراج عنه. كما برأت المتهمين الثلاثة الآخرين من تهمة التآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية قبل ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقد استغرقت هذه المحاكمة، التي تعدّ من أكبر المحاكمات التي جرت في المحكمة وأطولها، ٤٠٨ من أيام المحاكمة. وقد استُمع إلى شهادات ما مجموعه ٢٤٢ شاهداً، وصدر خلال المحاكمة أكثر من ٣٠٠ قرار قضائي خطي. ويتألف الحكم الخطي من ٦٠٦ صفحات.

٦ - وأصدرت الدائرة الابتدائية الثانية حكمها في قضية إيمانويل روكوندو في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقد أدين روكوندو، وهو قس عسكري سابق، بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، إلى جانب ارتكاب جرائم الإغناء والقتل كجرائم ضد الإنسانية. كما أدانت الدائرة روكوندو، بأغلبية قضاتها، بإلحاق ضرر عقلي بالغ بشابة من التوتسي باعتدائه عليها جنسياً. ونظراً لفداحة الجرائم التي ارتكبها روكوندو، وأخذاً في الاعتبار مكانته في المجتمع ككاهن، حكمت الدائرة عليه بالسجن لمدة ٢٥ عاماً. وقد استمعت المحكمة على مدى ٦٧ يوم محاكمة إلى شهادات ٥٠ شاهداً منهم روكوندو نفسه.

(٥) قضية نديبديليمانا وآخرين (قضية العسكريين الثانية): سيرد مزيد من الشرح في الفقرة ١٥.

(٦) قضايا كاريميرا وآخرين، وسيتاكو، وهاتينغيكيمانا، ومونياكازي: سيرد مزيد من الشرح في الفقرات من ١٦ إلى ٢٠.

(٧) قضايا باغاراغازا، وغاتيتيه، وكانياروغيككا، وموفوني (إعادة محاكمة)، ونتاوو كوليلايو، ونزابونيماننا، ونغيراباتواري: سيرد مزيد من الشرح في الفقرات من ٢١ إلى ٢٨.

٧ - وأصدر اثنان من أقسام الدائرة الابتدائية الثالثة حكمين في قضيتي بيكيندي وزيفرانيرازو. ففي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أدانت الدائرة سيمون بيكيندي، المغني والمؤلف الموسيقي، بالتحريض بشكل مباشر وعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وحكمت عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما. وبرأت الدائرة المتهم من تهم التآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وارتكاب الجريمة، والتواطؤ مع مرتكبي أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. وخلال المحاكمة، استمعت الدائرة إلى شهادات ٥٧ شاهدا على مدى ٦١ يوم محاكمة.

٨ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصدر قسم آخر من أقسام الدائرة الابتدائية الثالثة حكمه في القضية المرفوعة ضد بروتايس زيفرانيرازو، صهر الرئيس الرواندي الراحل هابياريمانا. وقد أدانته الدائرة بالمشاركة في عمل إجرامي مشترك بقصد واحد هو ارتكاب جرمي الإبادة الجماعية والإفناء ضد التوتسي، إلى جانب مساعدته على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والتحريض عليها. وحُكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاما. وخلال المحاكمة، استمعت الدائرة إلى شهادات ٦٧ شاهدا على مدى ٨٨ يوم محاكمة.

(ب) قضايا في مرحلة صياغة الأحكام (المرفق ١ (باء))

٩ - من المتوقع أن تصدر خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ ثلاثة أحكام في حق ثلاثة متهمين، وأن يصدر خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ حكمان كل منهما في حق متهم واحد.

١٠ - وتجري الدائرة الابتدائية الأولى حاليا مداولات للحكم في قضيتين. الأولى هي قضية تارسيس رينزاهو، كولونيل وحاكم سابق لمقاطعة كيغالي - فيل. وفي الحمل، أدلى ٥٣ شاهدا بشهاداتهم على مدى ٤٩ يوم محاكمة. ويُتوقع صدور الحكم قريبا. أما القضية الثانية، فهي قضية هورميسداس نسينغيمانا، وهو كاهن وعميد سابق لكلية كريسست - روا في نيانزا. وقد أدلى ما مجموعه ٤٣ شاهدا بشهاداتهم خلال ٤٢ يوم محاكمة. واستُمع إلى المرافعات الختامية يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويُتوقع صدور الحكم في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. وهيئة القضاة التي تقوم حاليا بإعداد الحكمين في هاتين القضيتين هي نفسها التي تتولى الأعمال التمهيدية للمحاكمتين في قضيتي غاتيتيه ومونياكازي.

١١ - وبدأ أحد أقسام الدائرة الابتدائية الثانية في صياغة الحكم في قضية بيزيمونغو وآخرين. وقد استغرقت المحاكمة ٤٠٤ من أيام المحاكمة استُمع خلالها لشهادات ١٧١ شاهدا وأُدرج أكثر من ٨٠٠٠ صفحة من المستندات ضمن الأدلة. وتشمل القضية أربعة وزراء سابقين في الحكومة المؤقتة (كاسيمير بيزيمونغو وجوستين موغينزي وجيروم

بيكامومباكا وبروسبير موغيرانيزا) التي شُكلت بعد اغتيال الرئيس الرواندي السابق هابياريمانا. واستُمع إلى المرافعات الختامية في الفترة ما بين ١ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويُتوقع صدور الحكم في منتصف عام ٢٠١٠. وأصدرت الدائرة قرارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن ثماني التماسات لم يكن قد بُتّ فيها بعد. وعلاوة على ذلك، تناول قضاة هذه الدائرة المسائل التمهيدية للمحاكمات الخاصة بثلاث قضايا (باغاراغا، وهاتينغيكمانا، ونتاو كويليليو)، واستمعوا إلى الأدلة في محاكمة ليونيداس نشوغوزا.

١٢ - وأنجز قسم آخر من الدائرة الابتدائية الثانية المحاكمة في قضية نيراماسوهوكو وآخرين المعروفة بقضية بوتاري المتهم فيها ستة أشخاص هم بولين نيراماسوهوكو وآرسين شالوم نتاهوبالي وسيلفان نسايمانا وألفونس نتيزيريايو وجوزيف كانياباشي وإيلي ندايماباجي. وكانت المحاكمة قد اختتمت رسمياً في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ولكن أعيد استدعاء أربعة من شهود الادعاء في ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بناء على طلبات من الدفاع. وكانت البيانات الختامية قد قُدمت بحلول ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩. واستمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية الشفوية في الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. واستغرقت المحاكمة أكثر من ٧٢٦ يوماً استُمع خلالها إلى شهادات ٥٩ شاهد ادعاء و ١٣٠ شاهد دفاع. ويُتوقع صدور الحكم في منتصف عام ٢٠١٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة ٢٠ قراراً خطياً. كما تناولت هيئة القضاة المسائل التمهيدية لمحاكمة قضية نغيراباتواري، ويرأس أحد قضاة هذه الهيئة المحاكمة في قضية هاتينغيكمانا.

١٣ - وفي القضية المرفوعة ضد كاليكست كاليمانزيرا أمام الدائرة الابتدائية الثالثة، بدأت مرافعة الدفاع في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على مدار دورتين في دورات المحاكمة بسبب عطلة عيد الميلاد. فقد اختتمت الدورة الأولى في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وافتُتحت الثانية في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ واستمرت حتى أتم الشاهد الأخير، وهو المتهم نفسه، الإدلاء بشهادته في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩. واستدعى الادعاء ٢٤ شاهداً على مدى ١٦ يوم محاكمة وقُدّم ٨٢ حرزاً. واستدعى الدفاع ٤٢ شاهداً على مدى ٢١ يوم محاكمة وقُدّم ١١٧ حرزاً. وأصدرت الدائرة ١٩ قراراً وأمرًا تمهيدياً. وقُدّمت البيانات الختامية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، واستُمع إلى المرافعات الختامية في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ومن المقرر صدور الحكم في منتصف عام ٢٠٠٩.

١٤ - وانتهى قسم آخر من الدائرة الابتدائية الثالثة من مرحلة تقديم الأدلة في محاكمة قضية الإهانة الخاصة بليونيداس نشوغوزا. وجرت مرافعة الادعاء على مدى ثمانية من أيام المحاكمة

في شباط/فبراير ٢٠٠٩. واستدعى الادعاء خمسة شهود لدعم الحجج التي أقامها على المتهم وقدم ٢٤ حرزا للإدراج ضمن الأدلة. وكان مقرراً لمرافعة الدفاع أن تبدأ في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ ولكنها تأجلت أسبوعاً بسبب عدم تقديم هيئة الدفاع قائمة شهود مختصرة. وبعد فرض جزاءات على هيئة الدفاع وامتنال تلك الهيئة لأمر تقديم القائمة المختصرة، بدأ الدفاع مرافعته في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وخلال عشرة أيام محاكمة، استدعى الدفاع ١١ شاهداً منهم المتهم نفسه وقدم ٨٢ حرزا للإدراج ضمن الأدلة. وصدر عن الدائرة أكثر من ٥٠ قراراً وأمرًا بشأن التماسات تمهيدية. واستُمع إلى المرافعات الختامية في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وتتوقع الدائرة إصدار الحكم في هذه القضية في منتصف عام ٢٠٠٩.

(ج) القضايا التي اكتملت فيها مرحلة تقديم الأدلة وسيُستمع فيها قريباً إلى المرافعات الختامية (المرفق ١ (جيم))

١٥ - تم الانتهاء من مرحلة تقديم الأدلة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ في القضية المعروفة بقضية العسكريين الثانية (قضية ندينديليمانا وآخرين) المرفوعة ضد أربعة من كبار ضباط الجيش. وقد امتدت المحاكمة لأكثر من ٣٩٢ يوم محاكمة أمام أحد أقسام الدائرة الابتدائية الثانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمعت الدائرة إلى مرافعة الدفاع عن المتهم الرابع والأخير، إينوسان ساغاهوتو. وخلال ٢٧ يوم محاكمة، قدم ساغاهوتو ما مجموعه ٢٨ شاهداً. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أرجئت المحاكمة حتى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ لاستمداد بعض الأدلة من شهادات ١٤ شاهداً تمت إضافتهم أو إعادة استدعائهم تصحيحاً لخرق الادعاء التزامه بالكشف عن أي مواد نافية للتهمة. وعندما استؤنفت المحاكمة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، استمعت الدائرة إلى أربعة شهود فقط خلال يومين، وذلك بسبب غياب باقي الشهود وطلب الدفاع عدم استدعاء الشهود الإضافيين. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، قدم كل من الطرفين بيانه الختامي. وخلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قامت الدائرة بزيارة للموقع في رواندا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة ١٩ قراراً خطياً و ١٢ قراراً شفويًا. ومن المقرر أن تستمع الدائرة إلى المرافعة الشفوية الختامية لكل من الطرفين في ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

(د) المحاكمات الجارية (المرفق ١ (دال))

١٦ - يجري في الوقت الراهن النظر في أربع من قضايا المتهم الواحد وقضية واحدة متعددة المتهمين معروضة على الدوائر الابتدائية.

١٧ - وقد استؤنفت جلسة المحاكمة الثانية لمرافعة الادعاء ضد إفريم سيتاكو، وهو مقدم في الجيش ومدير شعبة الشؤون القضائية التابعة لوزارة الدفاع، في الفترة من ١٦ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ أمام الدائرة الابتدائية الأولى. واستمعت المحكمة لأقوال آخر شهود الادعاء في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ عن طريق وصلة فيديو. وبدأ الدفاع مرافعته في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩. وصدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير قرار شفوي واحد وخمسة قرارات خطية.

١٨ - وبدأت محاكمة يوسف مونيكاكازي، وهو أحد زعماء قوات إنترهاموي، يوم ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أمام قسم آخر من الدائرة الابتدائية الأولى. وحتى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، انتهى ٩ شهود من الإدلاء بشهادتهم. ويُتوقع أن تُستأنف مرافعة الادعاء في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لمدة أسبوعين إضافيين، تَوجَل بعدها المحاكمة لمدة شهرين يبدأ بعدها الدفاع مرافعته. وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أصدرت الدائرة قرارا يسمح للادعاء بإزالة أسماء عشرة شهود من قائمة الشهود.

١٩ - وأحد أقسام الدائرة الابتدائية الثانية بصدد النظر في قضية إلفونس هاتيجيكيما، التي تشمل أحد قادة معسكر نغوما. وقد بدأت المرافعات في هذه القضية في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أمام الدائرة الابتدائية الأولى. وفي الجلسة الافتتاحية للمحاكمة، تنحّت القاضية رئيسة الدائرة لأنها كانت عضوا في هيئة المحكمة في قضية أخرى، وهي قضية المدعي العام ضد موفوني، حيث تبيّن وجود واقعة تتعلق بالمتهم هاتيجيكيما. وأحيلت القضية إلى هيئة أخرى في الدائرة الابتدائية الثانية. واستمعت المحكمة لمرافعة الادعاء في الفترة من ١٦ آذار/مارس إلى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩. وخلال واحد وعشرين يوما من المحاكمة، استمعت الدائرة الابتدائية إلى شهادة ٢٠ شاهدا من شهود الادعاء، وأصدرت أربعة قرارات خطية وستة عشر قرارا شفويا. ومن المقرر أن يبدأ الدفاع مرافعته يوم ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ومن المتوقع أن تستغرق أكثر من خمسة أسابيع من المحاكمة.

٢٠ - وواصلت الدائرة الابتدائية الثالثة الاستماع إلى الأدلة في قضية إدوار كارييميرا وآخرين التي تشمل ثلاثة متهمين. ونتيجة لمرض خطير ألم بأحد المتهمين، وهو ماتيو نغرومباتسه، أُرجئت المرافعات من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ حتى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩. تُستأنف المحاكمة. وانهقدت جلسة تحضيرية في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ قال فيها

حامى غير ومباتسِه إن المتهم سحب موافقته، التي كان قد منحها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بمواصلة المحاكمة في غيابه. وفي ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، أصدرت الدائرة قراراً أمرت فيه باستبعاد غير ومباتسِه من القضية. وطعن المتهم في هذا القرار، وتبت دائرة الاستئناف في الوقت الحاضر في هذه المسألة. وفي غضون ذلك، قضت الدائرة الابتدائية بأن قرار الاستبعاد لن يصبح نافذاً على الفور وأن المحاكمة ستُستأنف في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، في غياب غير ومباتسِه عن قاعة المحكمة، حيث ستستمع الدائرة إلى أقوال من تبقى من الشهود الذين استدعاهم المتهم إدوار كاريميرا. ومن المتوقع أن يبدأ المتهم جوزيف نزيرويرا عرض دفاعه في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ومنذ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، استمعت الدائرة إلى أقوال ١٢ شاهداً على مدى عشرة أيام من المحاكمة. وفي الفترة ما بين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، أصدرت الدائرة ٦٦ قراراً وأمرأً. وفي الوقت الحاضر، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، من المتوقع أن تستمر طوال العام الحالي مرحلة الاستماع إلى الأدلة في هذه القضية. ويتوقف الجدول الزمني المقبل على قرار دائرة الاستئناف في ما يتعلق باستبعاد غير ومباتسِه من القضية، وعلى حالته الصحية. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في نهاية عام ٢٠١٠.

(هـ) القضايا التي سيبدأ النظر فيها خلال الأشهر المقبلة (المرفقان ٢ و ٣)

٢١ - ستبدأ المحكمة البت في ست قضايا جديدة وتعيد النظر في قضية أخرى في عام ٢٠٠٩. وكان من المقرر أن يبدأ النظر في ثلاث من القضايا التي أشار إليها التقرير الأخير في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، وأرجئ النظر في قضيتي باغاراغازا ونزابومينانا للأسباب المبينة أدناه. أما محاكمتا مونيكا كازي وهاتيغيكمانا فقد بدأتا في موعدهما.

٢٢ - وتبت الدائرة الابتدائية الأولى في قضية واحدة، هي قضية المدعي العام ضد جان باتيست غاتيتيه، لإعداد محاكمته. وانعقدت جلسة تحضيرية في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويجري حالياً تعيين فريق جديد للدفاع بعد استقالة الحامي السابق. ومن المتوقع أن تبدأ المحاكمة في آب/أغسطس ٢٠٠٩، رهنا بتوافر القضاة واستعداد فريق الدفاع.

٢٣ - وفي قضية غير اباتواره، التي كُلفت الدائرة الابتدائية الثانية بإعداد إجراءاتها السابقة للمحاكمة، أصدرت الدائرة عشرة قرارات خطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينها قرار يقضي بالموافقة جزئياً على التماس تقدم به الادعاء لتعديل لائحة الاتهام. ونتيجة لذلك، مثل غير اباتواره مرة أخرى أمام القاضي سيكولي في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وتلا ذلك جلسة تحضيرية. ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة في أيار/مايو ٢٠٠٩. وفي ١٥ نيسان/أبريل

٢٠٠٩، وافقت الدائرة على التماس تقدم به الدفاع للتصديق على الطعن في قرار يقضي برفض إرجاء موعد المحاكمة.

٢٤ - ويُعنى أحد أقسام الدائرة الابتدائية الثانية بالمسائل التمهيدية للمحاكمة في قضية غاسبار كانياروغيكسا. وقد عقدت الدائرة جلسة تحضيرية في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وأصدرت في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أمراً من أجل تحديد موعد لبدء المحاكمة يوم ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٢٥ - ويتولى أحد أقسام الدائرة الابتدائية الثالثة إنجاز الأعمال التمهيدية للمحاكمة في قضية دومينيك نتاو كوليلايو. وقد عقدت الدائرة جلسة تحضيرية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كان هناك ما مجموعه تسعة قرارات/أوامر صادرة عن الدائرة بشأن المسائل التمهيدية للمحاكمات، من بينها قرارات تقضي بالموافقة على توفير تدابير الحماية لشهود الادعاء، والإحاطة علماً قضائياً بوقائع معروفة للجميع، وإصدار أوامر أخرى إلى الأطراف بشأن إدارة الأمور السابقة للمحاكمة لمساعدة الدائرة على اختصار عدد المسائل المطروحة في هذه القضية. وقد ثبت أيضاً أن الدائرة قد أحلت بالتزاماتها في ما يتعلق بالكشف. وأصدرت الدائرة أربعة قرارات/أوامر تتعلق بالكشف، ونظراً لمدى إخلال الادعاء بالتزاماته في ما يتعلق بالكشف، فقد أُرجئ بدء المحاكمة من نهاية آذار/مارس إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٢٦ - وفي قضية ميشيل باغاراغا، عقدت الدائرة التمهيدية نفسها جلستين تحضيريتين يومي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، لأغراض التحقق من استعداد الأطراف للمحاكمة، وكذلك لتحديد مواعيد تسوية المسائل التمهيدية للمحاكمة. وتم تغيير موعد بدء المحاكمة إلى ما بعد عطلة الصيف نظراً لعدم توافر القضاة ولأن تجهيز القضايا للمحاكمة بلغ مستوى أكثر تقدماً في قضايا أخرى.

٢٧ - ويتولى أحد أقسام الدائرة الابتدائية الثالثة المسائل التمهيدية في قضية كاليكست نزابومينا. وقد نُقل المتهم إلى أروشا في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وانعقدت جلسة تحضيرية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وأشار الدفاع إلى أنه لن يكون جاهزاً لبدء المحاكمة قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بسبب درجة تعقيد القضية. وعُين محام مساعد ومحقق إضافي للعمل ضمن فريق الدفاع لتقديم دعم إضافي. ومن المقرر الآن أن تستغرق المحاكمة اثني عشر أسبوعاً من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٨ - وستعقد الدائرة الابتدائية الثالثة أيضاً جلسات لإعادة محاكمة تاريسيس موفونيي وتتناول حالياً المسائل التمهيدية للمحاكمة. وكانت دائرة الاستئناف قد ألغت في

٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ أحكام الإدانة التي أصدرتها الدائرة الابتدائية الثانية في حق موفونيني في بعض التهم وألغت إدانته بالتحريض المباشر والعلي على ارتكاب الإبادة الجماعية بناء على خطاب معين ألقاه. وأمرت دائرة الاستئناف بإعادة للمحاكمة تقتصر على الادعاءات المنظورة فيما يتصل بهذه الواقعة. وكان من المقرر أول الأمر أن تبدأ إعادة المحاكمة في كانون الثاني/يناير. غير أنها أُجلت بسبب نزاع قانوني بشأن مدى وإمكانية تقديم أدلة جديدة. وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، أصدرت دائرة الاستئناف قرارا يسمح بعرض أدلة جديدة. وانعقدت جلسة تحضيرية في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ومن المقرر الآن أن تبدأ إعادة محاكمة في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ويتوقع أن يصدر الحكم فيها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.

(و) طلبات الإحالة

٢٩ - منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والمدعي العام يطلب إحالة خمسة قضايا تتعلق بأحد الفارين وأربعة متهمين محتجزين لدى المحكمة إلى رواندا. وبعد رفض هذه الطلبات في حالة كل من مونيكا كازي (٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨) و كانيارو كيغا (٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨) وهاتغيكيما (١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، استنادا إلى مخاوف من عدم محاكمتهم محاكمة عادلة، رفضت دائرتان ابتدائيتان الطلبين المتبقين في الفترة المشمولة بالتقرير في حالة كل من غاتيتي (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) و كايشيما (١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). وأكدت دائرة الاستئناف قرار الرفض في حالة كل من هاتغيكيما (٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، كما حدث من قبل في حالة كل من مونيكا كازي (٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) و كانيارو كيغا (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨). ولذلك كان من الضروري أن تحدد المحكمة موعدا لمحاكمة كل من المتهمين الأربعة المحتجزين لديها.

باء - أنشطة دائرة الاستئناف

٣٠ - أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية فرانسوا كاريرو يوم ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بحيث وصل مجموع عدد من اكتمل النظر في طعونهم إلى ٢٧ شخصا. وأكدت دائرة الاستئناف حكم السجن مدى الحياة الصادر في حق كاريرو.

٣١ - وتنظر دائرة الاستئناف حاليا في خمسة طعون في الأحكام الصادرة. ففي قضيتي بيكيندي وزيجيرانيرو، قدم الطرفان الإخطارين بالطعن في الحكمين الصادرين عن الدائرة الابتدائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ويجري إعداد موجزي القضيتين. وفي قضية نشاميهغو، قدم المستأنف الإخطار بالطعن في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، ويجري إعداد موجز

القضية. وفي قضية باغوسورا وآخرين، صدر حكم الدائرة الابتدائية المكتوب بالإنكليزية في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وأمرت دائرة الاستئناف باغوسورا بتقديم إخطاره بالطعن في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوما من تاريخ إيداع الترجمة الفرنسية لحكم الدائرة الابتدائية. وقد قدم كل من ألويس نتاباكوزيه وأناتول نسينغيومفا إخطاره بالطعن. وفي قضية روكوندو، صدر حكم الدائرة الابتدائية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ووافقت دائرة الاستئناف الطرفين على تمديد المهلة الزمنية لتقديم إخطارهما بالطعن: وهكذا ينبغي للدعاء أن يقدم إخطاره بحلول ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، على أن يقدم روكوندو إخطاره في غضون ٣٠ يوما من تاريخ إيداع الترجمة الفرنسية لحكم الدائرة الابتدائية.

٣٢ - ومنذ صدور التقرير الأخير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وبالإضافة إلى الحكم الصادر في قضية كاريوا، أصدرت دائرة الاستئناف قرارا واحدا بشأن طعن يتعلق بإحالة قضية إلى رواندا تمت بموجب المادة ١١ مكررا، وخمسة قرارات للبت في طعون عارضة، وخمسة قرارات تتعلق بمراجعات أو بطلبات أخرى، و ٦٢ من الأوامر والقرارات السابقة للاستئناف.

ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

يكمل الفرع التالي التقارير السابقة ويسلط الضوء على العناصر الأساسية للجهود التي تبذلها المحكمة للامتثال لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بها.

ألف - إدارة أعمال المحاكمات

(أ) الجدول الزمني القضائي

٣٣ - يصدر مكتب الرئيس كل ستة أشهر جدولا زمنيا قضائيا بعد التشاور مع القضاة رؤساء الدوائر في كل قضية من القضايا، ومع ممثلي الادعاء والدفاع كلما أمكن ذلك. ويجري باستمرار استكمال هذا الجدول الزمني وتكييفه مع آخر المستجدات. وتحدد الدوائر الابتدائية بعدئذ مواعيد دقيقة للنظر في فرادى القضايا بالتشاور مع الأطراف، واطاعة في اعتبارها مقتضيات إجراء محاكمات عادلة وتوافر الموارد اللازمة لكفالة إجراءاتها بسلاسة. والهدف من الجدول الزمني القضائي كفالة الاستخدام الأمثل لقاعات المحكمة، وكفاءة توزيع عبء العمل بين مختلف هيئاتها. ويظل عبء عمل المحكمة في هذه المرحلة كثيفا للغاية؛ الأمر الذي يجعل وضع الجداول الزمنية ورصدها بعناية مسألة حيوية.

٣٤ - وفي الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠٠٩، استخدمت تسعة أقسام مختلفة تابعة للدوائر الابتدائية قاعات المحكمة الأربع في تسع قضايا مختلفة. كما استخدمت أقسام أخرى تابعة للدوائر نفسها تلك القاعات لتجهيز المسائل التمهيدية للمحاكمات وقرارات الإحالة.

٣٥ - وقد تبين أن المعايير الزمنية الواردة في التقرير الأخير بشأن قضايا المتهم الواحد، والتي بلغت في المتوسط عشرة أسابيع لعرض حجج الادعاء ودفع الدفاع، واقعية بالنسبة للجدول الزمني القضائي الحالي. وتستند معظم القضايا إلى توقعات بمدة ثمانية أسابيع. وفي بعض القضايا، يتعين قسمة الأسابيع الأربعة المخصصة للادعاء أو للدفاع إلى جزأين لمراعاة توافر قاعات المحكمة وانشغال معظم القضاة في عدة محاكمات جارية. ويلزم أقل من ثمانية أسابيع لعرض كلا الطرفين أدلتهم في بعض القضايا، مثلما في قضية إهانة المحكمة المتهم فيها نشوغوزا، أو إعادة محاكمة موفونيني. وعلى النقيض من ذلك، عُدت المدة اللازمة المقدرة في قضية نزابونيمانا إلى اثني عشر أسبوعاً بعد إجراء مناقشات مع الطرفين بشأن مدى تعقيد المحاكمة.

٣٦ - والهدف من الجدول الزمني أيضاً المحافظة على معيار زمني يتراوح بين ستة وثمانية أسابيع كفترة فاصلة بين عرض حجج الادعاء ودفع الدفاع. ويمكن تقصير المهلة الفاصلة هذه أو إطالتها وفقاً لتوافر قاعات المحكمة وما للقضاة من التزامات متزامنة، ومع مراعاة اعتبارات إجراء محاكمة عادلة. وبعد اختتام مرافعة الدفاع، يلزم إتاحة مهلة فاصلة أخرى للسماح لكل من الطرفين بإعداد وتقديم بيانه الختامي الموجز. ويُتوقع أن تمتد هذه المهلة لشهرين في المتوسط. وبعد ذلك، يتم الاستماع إلى المرافعات الختامية في موعد غايته ثلاثة أسابيع من تقديم البيانات الختامية الموجزة في قضايا المتهم الواحد، رهنا بأية ضرورات قد تملحها احتياجات الترجمة.

٣٧ - وتعيّن تعديل التوقع الوارد في التقرير الأخير بشأن متوسط الوقت اللازم لصياغة حكم في إحدى قضايا المتهم الواحد، البالغ أربعة أشهر من حين تقديم المرافعات الختامية. وكان هذا التوقع يستند إلى توافر فريق كامل من الموظفين القانونيين المتفرغين لهذه المهمة. ولكن بسبب تأخر وصول الموظفين الإضافيين المستقدمين للعمل في الدوائر، كثيراً ما يضطر الموظفون المتوافرون حالياً إلى أداء أعمال تمهيدية للمحاكمات بشأن القضايا الجديدة التي تشارك فيها هيئة المحكمة التي يتبعون لها. وتؤخر هذه الحالة حتماً عملية صياغة الأحكام في القضايا الجارية. ومن العوامل الأخرى التي ينبغي أخذها في الاعتبار أن الموظفين الجدد يحتاجون إلى حوالي ثلاثة أشهر حتى يتمكنوا من العمل بكامل طاقتهم. لذا، جرى تنقيح

التوقعات الجديدة المستندة إلى عدد الموظفين المتوافرين حالياً لتيسير إصدار الأحكام في فترة زمنية متوسطها ثمانية أشهر.

٣٨ - وتطرح القضايا الثلاث المتعددة المتهمين التي وصلت مرحلة صياغة الحكم تحديات خاصة بسبب تعقيدها ونطاقها. ومرة أخرى أدى انشغال القضاة والموظفين القانونيين في الوقت نفسه في قضايا أخرى، في مرحلتي المحاكمة وما قبل المحاكمة على حد سواء، وتأخر وصول الموظفين الجدد للعمل حصراً على صياغة الأحكام، إلى زيادة تأخير عملية الصياغة هذه. ويتوقع صدور الأحكام في أواسط عام ٢٠١٠ في القضايا الثلاث المتعددة المتهمين جميعاً، التي وصلت مرحلة صياغة الحكم.

(ب) إدارة إجراءات المحاكمة

٣٩ - تواصل الدوائر الابتدائية العمل على تحسين إدارة المحاكمات على جميع المستويات، من مرحلة ما قبل المحاكمة إلى مرحلة المحاكمة الفعلية فمرحلة صياغة الحكم. وواصل خبيران استشاريان خارجيان تقديم المساعدة في إطار هذه الجهود في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وعُقد في آذار/مارس ٢٠٠٩ معتكف ناقش فيه القضاة كافة والموظفون القانونيون وموظفو الدعم التابعون للدوائر، أفضل الممارسات على صعيد مختلف مراحل المحاكمة مع ممثلين عن مكتب المدعي العام، والدفاع، وسجل المحكمة. بمختلف أقسامه، وخبراء خارجيين.

٤٠ - وما فتئت الدوائر الابتدائية تركز بشكل خاص على كفاءة الأعمال التمهيدية للمحاكمات في القضايا الجديدة التي تبدأ عام ٢٠٠٩. وترمي الاجتماعات غير الرسمية التي تعقد مع الطرفين والجلسات التحضيرية الشاملة، إلى كفالة تحسين القضية التي ستجري المرافعة بشأنها وتسوية النزاعات بين الطرفين إلى أقصى حد ممكن قبل بدء المحاكمة. ولكفالة إجراء محاكمات عادلة وسريعة، تصدر أوامر قضائية بالكشف المبكر ويجري رصدها بشكل متواصل. وستؤدي زيادة استخدام برامجيات إدارة القضايا إلى تيسير إدارة المحاكمات والإعداد لصياغة الأحكام.

باء - القضاة وإدارة شؤون الموظفين

(أ) القضاة

٤١ - في نهاية عام ٢٠٠٨، استقال اثنان من القضاة الدائمين هما القاضي ريدي من فيجي والقاضي واينبرغ من الأرجنتين، فضلاً عن القاضي المخصص فريمر من الجمهورية التشيكية. ويعمل في المحكمة حالياً تسعة قضاة دائمين، من بينهم اثنان مكلفان بالعمل في دائرة

الاستئناف. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل أحد عشر قاضيا مخصصا في أروشا. وقد عُهد بقضيتين على الأقل إلى جميع القضاة باستثناء قاض واحد، ويشارك العديد من القضاة في النظر في ثلاث قضايا في وقت واحد.

٤٢ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٥٥ الذي سمح بزيادة عدد القضاة المخصصين العاملين في المحكمة في أي وقت من الأوقات حتى اثني عشر قاضيا. ويسمح القرار أيضا بأن تتكون هيئات القضاة حصرا من قضاة مخصصين وبأن يت رأس قاض مخصص هيئة القضاة في قضية ما. ويستخدم هذا النوع في تكوين الهيئة للمرة الأولى في محاكمة مونيكا كازي التي يرأسها القاضي آر.بي. وفي أعقاب استقالة قاض مخصص في نهاية عام ٢٠٠٨ واتخاذ القرار الآنف الذكر، انضم إلى المحكمة في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ ثلاثة قضاة مخصصين جدد هم القاضي جوزيف مازانشي من تنزانيا، والقاضي مباراني راجونسون من مدغشقر، والقاضي آيدين أكاي من تركيا.

٤٣ - ولا تزال الفوارق بين القضاة الدائمين والقضاة المخصصين من حيث وضعهم مصدرا للقلق: فبعد اتخاذ القرار ١٨٥٥ (٢٠٠٨)، أصبحت الآن اختصاصات القضاة من كلتا الفئتين متطابقة تقريبا. وقد مضى على سبعة من الأحد عشر قاضيا المخصصين العاملين حاليا في المحكمة أكثر من خمس سنوات في الخدمة. وعلى الرغم من ذلك، يختلف وضعهم عن وضع القضاة الدائمين من حيث حقوق التقاعد وأهلية الحصول على بدل التعليم ومنحة الانتقال. وسيواصل رئيس المحكمة وأمين سجلها بذل الجهود للتوصل إلى حل لهذه المشكلة الملحة.

٤٤ - ونتج عن رفض جميع طلبات إحالة القضايا إلى رواندا إجراء محاكمات للعدد الأقصى من المتهمين الممكنين الذي توقعه التقرير الأخير. وتبين أن العدد الحالي للقضاة، وجميعهم ليسوا متوافرين لتسند إليهم قضايا جديدة، غير كاف لتشكيل هيئات محكمة للقضايا العشر الجديدة جميعا. لذا، يجري إعداد طلب لاستصدار قرار من مجلس الأمن يسمح بزيادة عدد القضاة المخصصين ويُنشئ آلية يمكن عبرها وضع قضاة إضافيين على القائمة الحالية التي استُنفدت.

٤٥ - ورئيس المحكمة هو حاليا بصدد تقديم طلب إلى مجلس الأمن لتمديد ولاية جميع القضاة الراغبين في مواصلة عملهم في المحكمة حتى نهاية عام ٢٠١٠، أو حتى إنجاز القضايا المسندة إليهم، إذا كان هذا التاريخ أقرب.

(ب) إدارة شؤون الموظفين

٤٦ - لا تزال صعوبة الاحتفاظ بموظفين من ذوي الكفاءة والمعرفة والخبرة تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة إلى المحكمة. فهي لم تعد قادرة على توفير الأمن الوظيفي على المدى الطويل لموظفيها. وفي الوقت نفسه، يتسم استمرار نفس الموظفين في العمل في مجالات تشهد على الدوام عبثاً كثيفاً من العمل، أهمية حاسمة لكفالة إنجاز المحاكمات في حينها وضمان الانتقال بشكل سلس إلى الآلية المعنية بالقضايا المتبقية في المستقبل.

٤٧ - وسمحت الميزانية التكميلية التي اعتمدها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بإعادة توفير ٣٣٩ وظيفة حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وتُعد المحكمة حالياً مشروع ميزانيتها لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وبشكل خاص، سيلزم توفير موارد كافية للدوائر وخدمات دعم الدوائر التي تشهد على الدوام عبثاً كثيفاً من العمل، لتفادي تفاقم حالات التأخير في إنجاز المحاكمات وإصدار الأحكام.

(ج) توسيع دائرة الاستئناف

٤٨ - سيقتضي تكاثر أحكام الدوائر الابتدائية التي ستصدر في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تعزيز القدرة الاستئنافية لهذه الدوائر لإنجاز عبء العمل في غضون فترة زمنية معقولة.

جيم - عمل مكتب المدعي العام - الحالات

٤٩ - لا تزال إحالة القضايا من المحكمة إلى السلطات القضائية الوطنية لإجراء المحاكمات تشكل ركناً من أركان استراتيجية الإنجاز. وينظر مكتب المدعي العام في اتخاذ تدابير إضافية لكفالة الإنجاز في الوقت المناسب ومواصلة التقليل من احتمالات نشوء ثغرة إفلات من العقاب.

٥٠ - وفي هذا الصدد، يواصل مكتب المدعي العام وضع اللمسات الأخيرة على إعداد قضايا الفارين تمهيداً لطلب إحالتها إلى السلطات القضائية الوطنية. وكما ذكر من قبل، رفضت الدوائر الابتدائية الطلبات الخمسة الموجهة إليها لإحالة قضايا إلى رواندا. وأكدت دائرة الاستئناف قرارات الدوائر الابتدائية الثلاث جميعاً التي طُعن فيها. وتقوم حكومة رواندا بإدخال تعديلات إضافية على قوانينها لإزالة أية عقبات قانونية باقية أمام تحويل القضايا من المحكمة لِيُنظر فيها في رواندا. وعند دخول هذه التشريعات الجديدة حيز التنفيذ، يعتزم المدعي العام أن يطلب مجدداً إحالة القضايا إلى رواندا.

٥١ - ويعتزم مكتب المدعي العام أيضا أن يقترح تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة لتضمينها خيار الإجراءات الخاصة لحفظ الأدلة ضد جميع الفارين لكي تستخدم أثناء محاكمتهم عند توقيفهم وتقديمهم إلى المحكمة في نهاية المطاف. وتهدف هذه الإجراءات إلى حفظ الأدلة لكي تستخدم في مقاضاة الفارين أمام المحكمة بعد اعتقالهم. ولا يُقصد من التعديل المقترح أن يشكل محاكمة غيابية بل أن يوفر الضمانات الكافية لإجراء محاكمة عادلة للمتهمين، بما في ذلك قيام الدائرة الابتدائية بتعيين محام خلال هذه الإجراءات.

٥٢ - ويتصل تدبير آخر من تدابير تقليص ثغرة الإفلات من العقاب بعمل مكتب المدعي العام في متابعة نقاشات المائدة المستديرة التي أجريت مع المدعين العامين الدوليين والوطنيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وبتوافق الآراء الناشئ داخل الإنتربول، والرابطة الدولية للمدعين العامين، وكبار المدعين العامين الوطنيين في المنطقة من أجل تعزيز التعاون في تعقب الأشخاص الذين وجهت إليهم المحكمة التهمة وغيرهم من المشتبه بهم في إطار أعمال الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، والقبض عليهم ومقاضاتهم.

٥٣ - ولا يزال مكتب المدعي العام يركز، في التحقيقات التي يجريها، على دعم المحاكمات ودعاوى الاستئناف وإعداد قضايا الفارين وغيرهم من المتهمين المعتقلين لغرض إحالتها. كما يوفر المحققون التابعون لمكتب المدعي العام الدعم للطلبات الواردة من الخارج لمقاضاة أشخاص أمام السلطات القضائية الوطنية لم توجه إليهم المحكمة التهمة ولكن كثيرا ما يكون لدى مكتب المدعي العام أدلة ثبوتية هامة ضدهم في قاعدة بياناته.

٥٤ - وفيما يتعلق بمرحلة ما قبل المحاكمة لكل قضية، يكفل مكتب المدعي العام تجهيز جميع الأدلة للمحاكمة، فضلا عن استعداد الشهود. فضلا عن ذلك، قد يلزم محققون إضافيون خلال محاكمة ما لتقديم أدلة إضافية وداعمة ولرد على دفوع الدفاع، بما في ذلك أدلة الدحض اللازمة.

٥٥ - ويواصل فريق التعقب التابع لمكتب المدعي العام تعزيز جهوده لتحديد مكان وجود الفارين الثلاثة عشر المتبقين. وقد زادت الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه المهمة صعوبة. ويواصل المدعي العام مع حكومة كينيا متابعة مسألة مصادرة أصول فيليسيان كابوغا^(٨)، والقبض عليه ونقله إلى المحكمة لمحاكمته. ومن المقرر محاكمة كابوغا وثلاثة آخرين من كبار المتهمين الفارين^(٩) أمام المحكمة نظرا لأدوارهم القيادية أثناء الإبادة الجماعية

(٨) رجل الأعمال والمال في محطة RTLM للإذاعة والتلفزيون وفي ميليشيا الإنترهاموي.

(٩) أوغستين بيزمانا، وزير الدفاع الأسبق؛ والميجور بروتايس ميرانيا، القائد الأسبق للحرس الرئاسي؛ والكابتن إديفونس نزيما، الرئيس الأسبق للمخابرات والعمليات العسكرية في مدرسة ضباط الصف.

عام ١٩٩٤. واحتمال القبض عليهم ونقلهم إلى المحكمة سيقتضي إعادة تقييم الجدول الزمني القضائي للمحكمة. ويعتزم المدعي العام أن يطلب إحالة قضايا الفارين التسع الأخرى إلى السلطات القضائية الوطنية لمحاكمة المتهمين فيها. وسيتم إبلاغ مجلس الأمن على الفور بأية تطورات جديدة في هذا الشأن.

٥٦ - وبالإضافة إلى المحاكمات الجديدة، يتركز عمل مكتب المدعي العام على عبء العمل المتزايد في شعبة الطعون والمشورة القانونية التابعة للمكتب، التي ستلقى الطلبات والطعون بشأن الأحكام العديدة المتوقعة صدورها في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

دال - التعاون بين الدول والمحكمة

٥٧ - تعتمد المحكمة على استمرار المساعدة التي تتلقاها من الدول الأعضاء لإنجاز ولايتها. والتعاون مطلوب بشكل خاص من أجل إلقاء القبض على الهاربين من العدالة، وإحالة ما يمكن إحالته من قضايا، وتنفيذ الأحكام، ونقل الأشخاص الذين برأقهم المحكمة والأشخاص الذين قضوا مدة عقوبتهم.

٥٨ - ولا يزال إلقاء القبض على بقية الهاربين البالغ عددهم ١٣ شخصا عنصرا أساسيا من ولاية المحكمة. ويواصل المدعي العام بذل المساعي الدبلوماسية للحصول على الدعم السياسي والتعاون من الدول لإلقاء القبض على الهاربين من العدالة وإحالتهم إلى المحكمة.

٥٩ - وقد وقعت المحكمة حتى الآن اتفاقات مع سبع دول تتعلق بتنفيذ الأحكام. ومنذ نقل ثمانية أشخاص مدانين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى مالي، يجري إعداد قرارات لنقل ثمانية معتقلين آخرين.

٦٠ - ولا يزال مكتب مسجل المحكمة يبذل الجهود لإيجاد بلدان مضيضة ينقل إليها الشخصان اللذان برأقهما المحكمة واللذان لا يزالان حاليا تحت حماية المحكمة في أروشا.

هاء - التواصل وبناء القدرات

٦١ - واصلت المحكمة تحسين مستوى الوعي بأعمالها وإنجازاتها من خلال برنامجها الخاص بالتواصل. فقد أنشأت المحكمة، بالتعاون مع حكومة رواندا وبدعم مالي من المفوضية الأوروبية، عشرة مراكز للإعلام والتوثيق في جميع أنحاء رواندا لتحسين حصول الجمهور على الوثائق والمعلومات الأخرى المتعلقة بعملها، وبالتحديات التي تعترضها والإنجازات التي حققتها. وأقيم معظم المراكز الجديدة في المجمعات القضائية لتسهيل إطلاع الموظفين الروانديين في قطاع القضاء والقانون على الاجتهاد القضائي للمحكمة واستخدامهم

التكنولوجيا التي تمكنهم من إجراء البحوث القانونية من خلال شبكة الإنترنت. وستعمل هذه المراكز على نحو وثيق مع السلطات والمجتمعات المحلية. إذ ستساعد في تنسيق أعمال التنقيف والبحث في مجال منع الإبادة الجماعية، وفي تقديم صورة كاملة ومتسقة عن العدالة التي تُقام على جميع المستويات. وقد افتُتحت مراكز الإعلام والتوثيق الثلاثة الأولى التابعة للمحكمة في مقاطعات نياماغالي وموهانغا وغاسابو خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٢ - وبالنظر إلى أن الإذاعة هي وسيلة الإعلام الأوسع انتشارا في رواندا، يقوم برنامج المحكمة الخاص بالتواصل بتسهيل عمل الصحفيين الروانديين الذين يذيعون يوميا برامج عن إجراءات المحكمة من أروشا. وكان البرنامج الخاص بالتواصل فيما مضى يقدم دعما ماليا لتمكين الصحفيين التابعين لمكتب الإعلام الرواندي ووزارة العدل من نقل تقارير إخبارية من أروشا. وتقوم المحكمة، بالتعاون مع هاتين المؤسستين، بسد الفراغ الإعلامي المتصل بالمحكمة في المناطق الريفية من رواندا. ذلك أن الصحفيين يُزودون بتسجيلات صوتية أو تسجيلات فيديو لجلسات المحكمة يمكنهم بثها عبر المحطات الإذاعية الحكومية أو الخاصة في رواندا وفي أي مكان آخر. وبالإضافة إلى ذلك، توفر المحكمة نقلا ساتليا للأحكام التي تصدرها والتي يمكن بثها على الهواء مباشرة. كما أنتج البرنامج الخاص بالتواصل أفلاما وثائقية بلغة كينيارواندا عن بعض القضايا التي انتهى البت فيها. ويعرض موظفو المحكمة تلك الأفلام الوثائقية في الكوميونات والمدارس الرواندية بانتظام في إطار حملة التوعية التي تقوم بها المحكمة.

٦٣ - وواصلت المحكمة أيضا عملها التدريبي الموجه للقضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع وموظفي المحاكم الروانديين، بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية في مجال القانون الجنائي الدولي، والإجراءات الجنائية التي تنطوي على خصومة، وإدارة المحاكم، وتدريب المعلومات.

٦٤ - وتسهم مكتبة المحكمة في تعزيز القطاعين القضائي والأكاديمي في رواندا بتنظيم دورات تدريبية في أساليب البحث القانوني من خلال شبكة الإنترنت وإدارة المكتبة/المعلومات. واستفاد من التدريب أكثر من ٤٥٠ مشاركا، بمن فيهم قضاة ومحامون من أعضاء نقابات المحامين وهيئات الادعاء وطلاب القانون ودارسي المكتبات. ورغم أن الطلب على التدريب لا يزال مرتفعا، فإنه لم يتم الحصول على التمويل الخاص بعام ٢٠٠٩ من أجل مواصلة تنفيذ هذا المشروع الهام، ولذلك تشجع الدول الأعضاء بقوة على النظر في إمكانية تقديم تبرعات.

٦٥ - وتلقت الأنشطة المذكورة أعلاه الدعم من صندوق التبرعات الاستئماني التابع للمحكمة الخاص بأنشطة بناء القدرات. وبسبب الافتقار إلى التمويل، تعين خفض مستوى الأنشطة في عام ٢٠٠٨ رغم أن الطلب لا يزال مرتفعاً. وبفضل ما قدمه الاتحاد الأوروبي من موارد، ستُنفذ أنشطة إضافية خلال عام ٢٠٠٩، وخاصة تلك التي تستهدف القضاة وأعضاء نقابة المحامين. والمحكمة ممتنة للتبرعات التي وردت، وترحب بأي تبرعات أخرى حتى تكون قادرة على إنجاز المشاريع الجارية ودعم المهام الأساسية الأخرى.

واو - تراث المحكمة والمسائل المتبقية

٦٦ - إن المناقشات التي تجري داخل مجلس الأمن بشأن إنشاء آلية دولية لمعالجة كافة القضايا المتبقية التي سيخلفها إغلاق المحكمة ضرورية لإعطاء ضمانات للضحايا والمجتمع الدولي بأن الهارين من العدالة لن يسمح لهم بانتهاز فرصة أي ثغرة للإفلات من العقاب بسبب إنهاء ولاية المحكمة.

٦٧ - وتقوم المكتبة، منذ عام ٢٠٠٠، بتجميع 'نصوص الوثائق الأساسية والسوابق القانونية للمحكمة' على خمسة أقراص مدمجة وقرصي فيديو رقميين. وقد صدرت الطبعة الثانية من قرص الفيديو الرقمي مؤخرًا. ويحتوي القرص على جميع الوثائق العامة للمحكمة للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨. ويوزع قرص الفيديو مجاناً على عدة جهات، منها القضاة الرواندي، والمنظمات غير الحكومية، والمحاكم الدولية، والجامعات في جميع أنحاء العالم. وسيسهل الاستمرار في تنفيذ هذا المشروع في زيادة معرفة الجمهور بتراث المحكمة؛ غير أن قابلية المشروع للاستمرار تتوقف على توافر الموارد المالية والموظفين.

٦٨ - ولا بد من عملية تحضيرية دقيقة لضمان الانتقال السلس بين المحكمة في الفترة الأخيرة من وجودها والآلية المعنية بالمسائل المتبقية. وقد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتيرة العمل المتعلق بالتحضير لفترة ما بعد إغلاق المحكمة. وتشارك المحكمة مشاركة فعالة جداً في عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين التابع لمجلس الأمن، ولا سيما من خلال اللجنة المعنية بتراث المحكمة التي تضم ممثلاً عن كل جهاز من الأجهزة الثلاثة. وقدمت التعليقات على مختلف ورقات المناقشة ومشروع التقرير المقدم من الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى الأمين العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمتين ومقر الآلية المعنية بالمسائل المتبقية.

استنتاجات وتوقعات مستكملة بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز

٦٩ - يبين هذا التقرير أن المحكمة تواجه في العام ٢٠٠٩ عبء عمل لم يسبق له مثيل. ويبدو أن ما تم توقعه في التقرير السابق من بلوغ العدد الأقصى الممكن وهو عشر قضايا جديدة في عام ٢٠٠٩ أصبح حقيقة واقعة. ولا يمكن مواصلة تنفيذ أحد العناصر الأساسية في استراتيجية الإنجاز في الوقت الحالي لأن جميع طلبات الإحالة إلى رواندا ووجهت بالرفض. وهذا ما يؤثر على الإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز والموارد المطلوبة لإنجاز العمل.

٧٠ - وكما ذكر أعلاه، صدرت في الفترة المشمولة بالتقرير، أربعة أحكام تشمل سبعة متهمين (بيكيندي، وباغوسورا وآخرون، وزيجيرانييرازو، وروكوندو)، ويُتوقع أن تصدر في غضون الأشهر المقبلة ثلاثة أحكام في قضايا المتهم الواحد (ريزاهو، وكاليمانزيرا، ونشوغوزا). وجميع المحاكمات المتعددة المتهمين، باستثناء قضية كاريميرا وآخرين، هي في مرحلة صياغة الأحكام. وسيجري الاستماع إلى المرافعات الختامية في قضية العسكريين الثانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ومن المتوقع إصدار الأحكام في منتصف عام ٢٠١٠ في كل واحدة من هذه المحاكمات الثلاث المتعددة المتهمين، قضية بيزيمونغو وآخرين، وقضية بوتاري، وقضية العسكريين الثانية.

٧١ - وبفضل وجود سجل للوقائع التي تم التأكد منها قضائياً على مدى السنوات القليلة الماضية، انخفضت المدة الزمنية التي يستغرقها إصدار قرارات اتهام في جميع القضايا الجديدة التي تُرفع ضد متهم وحيد مقارنة بما كانت عليه الحالة في السنوات السابقة. ولذلك لم تعد هناك قضية تستغرق أكثر من ستة أسابيع في مرحلة الادعاء، بل يمكن أن يقتصر معظمها على أربعة أسابيع أو أقل. وتهدف إدارة الإجراءات التمهيدية للمحاكمة على نحو يتسم بالتركيز إلى تضيق نطاق المسائل التي يقدم الطرفان حججاً بشأنها. كما يساعد ذلك في الوقوف على المشاكل المحتملة وقوعها في مرحلة مبكرة من الإجراءات، مثل المشاكل المتصلة بالكشف أو الشهود أو ترجمة الوثائق.

٧٢ - وألقى التأخر في بدء النظر في عدد من القضايا الجديدة في الأشهر الأولى من السنة عبئاً كبيراً على القضاة والموظفين القانونيين وموظفي الدعم في منتصف عام ٢٠٠٩. ومن أسباب التأخير وفاة أحد المحامين الرئيسيين واستقالة محام رئيسي آخر قبل فترة وجيزة من بدء المحاكمة، وتنحي قاضٍ من قضاة رؤساء الدوائر في بداية إحدى المحاكمات، وظهور مشاكل تتعلق بالكشف مما أثار القلق بشأن ضمان محاكمة عادلة، وتقديم الدفاع طلبات للسماح بمهلة أطول للتحضيرات التمهيدية للمحاكمة، ونشوب جدل قانوني حول نطاق إعادة المحاكمة.

٧٣ - ويجري حاليا استقدام موظفين إضافيين في دوائر المحكمة للعمل على القضايا الجديدة المتعددة والمساعدة في صياغة الأحكام التي ستصدر في القضايا المتعددة المتهمين التي أكملت فيها مرحلة النظر في الأدلة. وتظل المحكمة ملتزمة بشدة بالهدف المتمثل في الانتهاء من محاكمات المرحلة الابتدائية في إطار ولايتها الممددة حاليا، أي بنهاية عام ٢٠٠٩. إلا أن توقعات الإنجاز تقوم إلى حد كبير على الاحتفاظ بالموظفين الحاليين، فضلا عن توفير ما يلزم من موظفين إضافيين لإنجاز جميع المهام العالقة. ومن المحتمل أن تمتد مرحلة النظر في الأدلة المتعلقة بقضية كاريميرا وآخرين إلى عام ٢٠١٠. وسيتوقف طول الإجراءات في هذه القضية على نتائج قرار دائرة الاستئناف بشأن استبعاد ماتيو نغيرومباتسي من القضية وحالته الصحية.

٧٤ - وبصرف النظر عن قضية كاريميرا وآخرين، ينبغي أن تقتصر أنشطة المحاكمات في عام ٢٠١٠ على التخطيط للطوارئ لاحتمال وقوع حالات تأخير في المحاكمات المقرر إجراؤها في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٩، ولردود الفعل على الأوامر التي ستصدرها دوائر الاستئناف، وإمكانية عقد جلسات استماع لغرض حفظ الأدلة^(١٠). وفيما عدا ذلك، ستركز الدوائر الابتدائية في عام ٢٠١٠ على صياغة الأحكام في جميع القضايا المتبقية.

٧٥ - وتجد المحكمة نفسها أمام تحديات حقيقية وهي تستعد للإغلاق بالتزامن مع معالجة كم هائل من الملفات، بما في ذلك بدء النظر في العديد من القضايا في عام ٢٠٠٩. ولهذا التحدي المزدوج آثار على جوانب شتى من عمل المحكمة، بما في ذلك معنويات الموظفين وصعوبة الحصول على ما يكفي من الموارد. وتعتمد المحكمة، كما كان الشأن في السنوات الخمس عشرة التي انقضت من وجودها، على دعم من الدول الأعضاء لمواجهة تلك التحديات بنجاح.

(١٠) انظر الفقرة ٥١.

المرفق الأول (ألف)

حالة الأحكام الصادرة حتى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩: ٤٤ متهما في ٣٥ حكما

رقم القضية الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
١. ج. ب. أكيسو	عمدة قرية تابا	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
٢. ج. كامباندا	رئيس الوزراء	١ أيار/مايو ١٩٩٨	الأولى	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (إقرار بالذنب)
٣. أ. سيروشاغو	رجل أعمال، قائد إنترهاموي	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	الأولى	٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (إقرار بالذنب)
٤. ك. كييشيما	حاكم مقاطعة كيبويه	٣١ أيار/مايو ١٩٩٦	الثانية	٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ (ضم الدعاوى)
أ. روزيندانا	رجل أعمال	٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦		
٥. غ. روتاغاندا	رجل أعمال، النائب الثاني لرئيس الإنترهاموي	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٦. أ. موزيما	رجل أعمال	١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	الأولى	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
٧. غ. روغيو	صحافي محطة RTML للإذاعة والتلفزيون	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	الأولى	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (إقرار بالذنب)
٨. ي. باغليشيما	عمدة قرية مابانزا	١ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١
٩. غ. ناكيروتيما	طبيب	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	الأولى	٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (ضم الدعاوى)
إ. ناكيروتيما	قس	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠		
١٠. ل. سيمانزا	عمدة قرية بيكومبي	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨	الثالثة	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
١١. إ. نيتيغيك	وزير الإعلام	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
١٢. ج. كاجيليجيلي	عمدة قرية موكينغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثانية	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
١٣. ف. ناهيمانا	مدير محطة RTLM للإذاعة والتلفزيون	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧	الأولى	”قضية وسائط الإعلام“ (ضم الدعاوى)
هد. نغيزه	رئيس تحرير صحيفة كانغورا	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
ج. - ب. باراياغويزا	مدير في وزارة الخارجية	٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨		
١٤. ج. كاموهاندا	وزير الثقافة والتعليم	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠	الثانية	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
١٥. أ. نتاغيرورا	وزير النقل	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الثالثة	”قضية سيانغوغو“ (ضم الدعاوى)
إ. باغامبيكي	حاكم مقاطعة سيانغوغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩		٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤
س. إيمانيشيموي	ملازم في القوات المسلحة الرواندية	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		
١٦. س. غاكومبييتسي	عمدة قرية روزومو	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الثالثة	١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤
١٧. إ. ندينداباهيزي	وزير المالية	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الأولى	١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤
١٨. ف. روتاغانيرا	عضو مجلس مدينة موبوغا	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثالثة	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (إقرار بالذنب)
١٩. م. موهيما	عضو مجلس مدينة غيشيتا	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	الثالثة	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
٢٠. أ. سيمبا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الأولى	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
٢١. ب. بيزينغيمانا	عمدة قرية غيكورو	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثانية	١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)

رقم القضية الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
٢٢ ج. سيروغيندو	المدير التقني لمحطة RTLM للإذاعة والتلفزيون	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	الأولى	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)
٢٣ ج. ميامبارا	عمدة قرية روكارا	٨ آب/أغسطس ٢٠٠١	الأولى	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٤ ت. موفونبي	قائد مدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الثانية	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٥ أ. روماكوبا	وزير التعليم	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثالثة	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٦ أ. سيرومبا	كاهن، بلدة كيفومو	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	الثالثة	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
٢٧ ج. نزابيرندا	منظم أنشطة الشباب	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثانية	٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)
٢٨ ج. رومبارارا	عمدة قرية بيكومبي	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣	الثانية	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)
٢٩ ج أ أ	شاهد أمام المحكمة في إجراءات القضية	١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧	الثالثة	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انتهاك حرمة المحكمة)
٣٠ ف. كاريرا	حاكم مقاطعة كيغالي	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الأولى	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
٣١ س. نشاميهغو	نائب المدعي العام لمقاطعة كيانغوغو	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الثالثة	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
٣٢ س. بيكيندي	موسيقي	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الثالثة	٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
٣٣ ب. زيغرانيرازو	رجل أعمال	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الثالثة	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
٣٤ ت. باغوسورا	مدير الديوان في وزارة الدفاع	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الأولى	”قضية العسكرين الأولى“ (ضم الدعوى)
ج. كاييليغي	عميد في القوات المسلحة الرواندية	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨		
أ. نتاباكوزي	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
أ. نسينغيومفا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧		
٣٥ إ. روكوندو	قسيس	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	الثانية	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩

المرفق الأول (باء)

القضايا التي ينتظر صدور الأحكام فيها: ١٤ متهمًا في ٥ قضايا

رقم القضية الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
٣٦ ت. رينزاهو	حاكم مقاطعة كيغالي	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	الأولى	بدأت المحاكمة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، واكتملت الأدلة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وقدمت المرافعات الختامية في شباط/فبراير ٢٠٠٨، ومن المتوقع صدور الحكم قريباً.
٣٧ ك. كالمانزيرا	مدير الديوان بوزارة الداخلية	١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، واكتملت الأدلة في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقدمت المرافعات الختامية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ومن المتوقع صدور الحكم في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.
٣٨ ل. نشوغوزا	محقق دفاع سابق (قضية إهانة المحكمة)	١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨	الثانية	بدأت المحاكمة في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، واكتملت الأدلة في آذار/مارس ٢٠٠٩. وقدمت المرافعات الختامية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ومن المتوقع صدور الحكم في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.
٣٩ هـ. نسينغمانا	عميد كلية يسوع الملك	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الأولى	بدأت المحاكمة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، واكتملت الأدلة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وقدمت المرافعات الختامية في شباط/فبراير ٢٠٠٩، ومن المتوقع صدور الحكم في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩.
٤٠ ك. بيزيمونغو	وزير الصحة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	الثانية	”قضية بيزيمونغو وآخرين“ (ضم الدعاوى)
ج. مونغيزي	وزير التجارة	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		بدأت المحاكمة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، واكتملت الأدلة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقدمت المرافعات الختامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ومن المتوقع صدور الحكم في منتصف عام ٢٠١٠.
ج. بيكامومباكا	وزير الخارجية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
ب. مونغيرانيزا	وزير الخدمة المدنية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
٤١ ب. نيراماسوهوكو	وزير شؤون الأسرة والمرأة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	الثانية	”قضية بوتاري“ (ضم الدعاوى)
أ. س. نتاهوبالي	قائد إنترهاموي	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		بدأت المحاكمة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، واكتملت الأدلة في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقدمت المرافعات الختامية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ومن المتوقع صدور الحكم في منتصف عام ٢٠١٠.
س. نسايمانا	حاكم مقاطعة بوتاري	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
أ. نتيزيرايو	حاكم مقاطعة بوتاري	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨		
ج. كانياباشي	عمدة قرية نغوما	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
ي. ندايامباغي	عمدة قرية موغانزا	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		

المرفق الأول (جيم)

القضايا التي أُنجزت المحاكمة فيها ولكن ينتظر تقديم المرافعات الختامية المتعلقة بها: ٤ متهمين في قضية واحدة

رقم القضية الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	التعليقات
٤٢ أ. ندينديليمانا	رئيس أركان الدرك	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	الثانية	”قضية العسكريين الثانية“ (ضم الدعوى). بدأت المحاكمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وانتهت في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وستقدم المرافعات الختامية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ومن المتوقع صدور الحكم في منتصف عام ٢٠١٠.
ف. إكسس. نزوونيميه	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠		
إ. ساغاهوتو	القائد الثاني لكتيبة استطلاع	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠		
أ. بيزيمونغو	رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية	٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢		

المرفق الأول (دال)

المحاكمات الجارية: ٦ متهمين في ٤ قضايا

رقم القضية الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	التعليقات
٤٣ ي. كاريميرا	وزير الداخلية، ونائب رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثالثة	”قضية كاريميرا وآخرين“ (ضم الدعوى). بدأت المحاكمة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وبدأت من جديد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠١٠.
م. نغيرومباتسي	المدير العام لوزارة الخارجية ورئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		استبعاد ماتيو نغيرومباتسي بأمر من الدائرة الابتدائية.
ج. نزيوريرا	رئيس الجمعية الوطنية وأمين عام الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		في انتظار صدور قرار دائرة الاستئناف
٤٤ ي. سيتاكو	كولونيل	٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	الأولى	بدأت المحاكمة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن تنتهي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وأن يصدر الحكم في نهاية عام ٢٠٠٩.
٤٥ ي. هاتيجيكيما	ملازم أول، قائد معسكر نغوما في بوتاري	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣	الثانية	بدأت المحاكمة في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، ويتوقع أن تنتهي في تموز/يوليه ٢٠٠٩ وأن يصدر الحكم في منتصف عام ٢٠١٠.
٤٦ ي. مونيكاكازي	قائد إترهاموي	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤	الأولى	بدأت المحاكمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ويتوقع أن تنتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وأن يصدر الحكم في منتصف عام ٢٠١٠.

المرفق الثاني

في انتظار المحاكمة: ٦ متهمين ستبدأ محاكمتهم قريباً

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	التاريخ المحتمل لبدء المحاكمة
د. نتاوو كويرايو	نائب حاكم مقاطعة بوتاري	١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	الثالثة	٤ أيار/مايو ٢٠٠٩
أ. نغيراباتواري	وزير في الحكومة المؤقتة	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ المثول مجدداً لأول مرة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩	الثانية	أيار/مايو ٢٠٠٩
ج. كانباروكيغا	رجل أعمال	٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤	الثانية	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
م. باغارازا	المدير العام لمصنع الشاي	١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥	تتقرر لاحقاً	آب/أغسطس ٢٠٠٩
ج - ب غاتيتيه	عمدة قرية مورامي	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	تتقرر لاحقاً	آب/أغسطس ٢٠٠٩
ك. نزابونيماننا	وزير شؤون الشباب في الحكومة المؤقتة	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨	تتقرر لاحقاً	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

المرفق الثالث

إعادة المحاكمة

الاسم	اللقب السابق	حكم الاستئناف	الدائرة	التاريخ المحتمل لبدء المحاكمة
ت. موفونيي	قائد مؤقت لمعسكر مدرسة ضباط الصف	٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨	٣	حزيران/يونيه ٢٠٠٩

المرفق الرابع

١٣ فاراً

جان - بوسكو أوينكيندي	فينياس مونياروغاراما
أوغستين بيزمانا	برنار مونياغيشاري
شارل ريانديكاو	لاديسلاس نتاغازوا
شارل سيكوبواو	غريغوار نداهيما
فيلسيان كابوفا	ألويس نديمباتي
فولجونس كاييشيما	إيديلفونس نيزيما
بروتايس مبيرانيا	